

## الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته، بالإشارة إلى حالة الجزائر

**Administrative and financial corruption and the mechanisms of combating it by reference to the case of Algeria**حمزة علي<sup>1</sup> معيزي قويدر<sup>2</sup> طايطي كمال<sup>3</sup><sup>1</sup> جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، hamzaalidec@gmail.com<sup>2</sup> جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، maizikouider@gmail.com<sup>3</sup> جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، tatai.kamel@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/14 تاريخ القبول: 2023/05/09 تاريخ النشر: 2023/06/01

**ملخص:**

يتناول هذا المقال موضوع الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته بالإشارة إلى حالة الجزائر، ذلك أن الفساد تحول من ظاهرة إلى نظام وطريقة للحياة في كثير من الدول وخاصة النامية منها، ومن الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك المدمر آثارا وتداعيات سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والأخلاقية في البلد، والجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من هذه الآفة الخطيرة والسلوك المدمر، الذي انتشر بشكل كبير واستفحلت حلقاته في مختلف نشاطات أفراد المجتمع ، ولهذا بات من الضروري حشد كل الإمكانيات لمواجهة وتحجيمه والتقليل من آثاره السلبية، فالوضع الميداني المقلق للفساد يتطلب يقظة سريعة وعملا تنسيقيا وجماعيا بين السلطة ومكونات المجتمع لمواجهة، مع العلم بان هذه المواجهة لن تكون دون تكلفة، لكن تقليل المخاطر والآثار السيئة لا يزال أمرا ممكنا حسب سرعة وصدق التنفيذ، بينما النتائج المتوصل إليها، هي أن الفساد هو استغلال الموظف منصبه الإداري لتحقيق منافع شخصية تتعارض والقوانين والتشريعات، وأوصت الدراسة على ضرورة غرس الأخلاق الحسنة في العنصر البشري خاصة لدى الموظفين، لأنه هو الأساس في أي فعل تنموي.

كلمات مفتاحية: فساد إداري ومالي؛ آثار الفساد؛ مؤشرات الفساد؛ مكافحة الفساد؛

تصنيف JEL : D73.D74.D84 :

**Abstract:**

This article deals with the issue of administrative and financial corruption and the mechanisms to combat it with reference to the case of Algeria, because corruption has transformed from a phenomenon into a system and a way of life in many countries, especially developing ones, and it is natural that the spread of this destructive behavior has negative effects and repercussions on the overall economic, social, political and educational conditions. And morality in the country, and Algeria, like other countries, has not escaped this dangerous scourge and destructive behavior, which has spread widely and its episodes have escalated in the various activities of members of society, and for this reason it has become necessary to mobilize all capabilities to confront it, limit it and reduce its negative effects. The disturbing field situation of corruption requires quick vigilance. And a coordinated and collective action between the authority and the components of society to confront it, knowing that this confrontation will not be without cost, but reducing the risks and bad effects is still possible according to the speed and honesty of implementation, while the results reached are that corruption is the employee's exploitation of his administrative position to achieve personal benefits that contradict the laws And legislation, and the study recommended the need to inculcate good morals in the human element, especially among employees, because it is the basis for any action my development.

**Keywords:** administrative and Financial corruption; corruption effects; corruption indicators; anti-corruption

**Jel Classification Codes:** D73.D74.D84.

**1- مقدمة:**

يعتبر الفساد الإداري والمالي من الآفات والظواهر الخطيرة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا دون استثناء، حتى وان اختلف حجمه وآثاره تبعا لاختلاف التركيبة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية لكل مجتمع، وقد اتسع نطاق هذه الآفة أكثر من قبل منذ ثمانينات القرن العشرين وخاصة في الدول النامية ، نظرا للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها هذه المجتمعات، والفساد آفة قديمة في أهدافها حديثة في أساليبها، إذ تتعدد أساليبه بتنوع البيئة التي يوجد فيها، ومهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه وأساليبه، فان آثاره مدمرة اجتماعيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وتربويا، وعاملا مباشرا في كبح أي فعل تنموي في أي مجتمع، ولذلك حظيت هذه الظاهرة باهتمام الحكومات والدول والمنظمات الدولية بالدراسة والتحليل، واتفقت الآراء على ضرورة اعتماد استراتيجيات وآليات لتطوير هذه المشكلة وعلاجها

بكل صورها ومظاهرها، والجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من هذه الآفة التي أصبحت تهددها في كل جوانبها، مما استدعى من السلطة استحداث هيئات وطنية و وضع مجموعة من التدابير لمحاربة هذه الظاهرة. **1.1 الإشكالية:** يشكل موضوع الفساد الإداري والمالي في الجزائر ظاهرة خطيرة وتداعياتها تكون سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية في البلد، ولهذا بات من الضروري حشد كل الإمكانيات لمواجهة وتجميعه والتقليل من آثاره السلبية، وعليه فإن الإشكال المطروح هنا هو: ما هو واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر وما هي آليات مكافحته؟

**فرضيات الدراسة:** بناء على ما سبق وعلى المعلومات التي تم جمعها في إطار الموضوع، يمكن صياغة فرضيات الموضوع كما يلي:

- يشهد الفساد الإداري والمالي انتشارا كبيرا في الدول النامية عموما والجزائر على وجه الخصوص، مخلفا بذلك آثار اقتصادية واجتماعية باهظة.
- إن الفساد المالي والإداري يشكل ظاهرة خطيرة تهدد المجتمع وقيمته ومؤسسات الدولة في أداءها الوظيفي الصحيح.

## 2. الإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري.

### 1.2 تعريف الفساد: يعرف الفساد لغة واصطلاحا كما يلي:

**1.1.2. تعريف الفساد لغة:** الأصل اللغوي لكلمة الفساد (corruption) هو الفعل اللاتيني (Rumpere) ومعناه يكسر، وهذا الكسر يتم بهدف تحقيق منفعة شخصية ناتجة عن فعل الفساد (عبد السلام طارق، 2005، ص 66)، وفي المعجم الوسيط فان كلمة الفساد تعني التلف والعطب والخلل، كما تحمل معاني أخرى مثل: خيانة الأمانة، عدم الصلاح، البعد عن الطريق المستقيم، وينطوي التعبير على معان عدة بحسب موقعه، وفي الغالب العام يعني الفساد عريبا اللعب واللهو واخذ المال بغير وجه حق. (أحمد مصطفى محمد معبد، 2010، ص 13).

أما بالنسبة للإنسان فهو: ضعف الوازع الديني لديه وعدم الشعور بالمسؤولية مما يجعله بيئة خصبة لممارسة الفساد، وفي القرآن الكريم تكررت هذه الكلمة في العديد من الآيات، وجاء التعبير بمعان عدة، فهو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى. " للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا" (سورة القصص، الآية 83)، أو بمعنى عصيان الله، كقوله تعالى. " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا

ولهم عذاب عظيم" (سورة المائدة، الآية 33)، والفساد من الأمور التي تغضب الله، كما جاء في الآية: "...والله لا يحب الفساد" (سورة البقرة الآية 205)

**2.1.2 تعريف الفساد اصطلاحا:** يتضمن الفساد معاني عديدة بسبب تعدد صورته وأشكاله وأساليبه وأهدافه، لذلك تباينت المفاهيم بشأنه إلى عدة اتجاهات مختلفة، وفي ظل صعوبة تقديم تعريف شامل للفساد، سنورد البعض من هذه التعاريف على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

فقد تم تعريفه بأنه: سوء استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مصلحة شخصية (أحمد مصطفى محمد معبد، 2010، ص 15)

وعرف أيضا بأنه: سوء استخدام المنصب لتحقيق غايات شخصية (مورو باولو، 1998، ص ص 11 - 13)

وعرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه: إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص. (مورو باولو، 1998)

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: سوء استخدام السلطة العامة للحصول على مكسب خاص (همام مليكة، 2010، ص 13)

والفساد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو: إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة بإخضاعها للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم الإكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس (UNDP ، 1998 )

أما في الجزائر فقد تم تعريف الفساد على انه "كل الجرائم المنصوص عليها في المادة 02 من الباب الرابع في القانون 01 /06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد حدد المشرع الجزائري في إطار هذا القانون مجموعة من الأفعال التي تدخل في إطار ممارسة الفساد ووصلت إلى حوالي 20 جريمة.

من التعاريف السابقة نستنتج بان الفساد ينحصر في كل تصرف يتم بسوء نية، بتسخير سلطة الوظيفة العامة لمصالح شخصية بطرق غير مشروعة نظاميا.

**2.2 خصائص الفساد الإداري والمالي:** يتميز الفساد الإداري والمالي بالعديد من الخصائص وهي (أحمد مصطفى محمد معبد، 2010، ص 4):

1. يشترك في الفساد أكثر من طرف.

2. تتميز تصرفات من يقوم بالفساد بالسرية بشكل عام.

3. يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة بين مرتكبيه.
4. يقوم أطراف الفساد بالتمويه على أنشطتهم.
5. أطراف الفساد أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة ، وأولئك الذين لهم القدرة على التأثير في هذه القرارات.
6. ينطوي الفساد على الخديعة والتحايل.
7. يعتبر الفساد خيانة للثقة وخرقا وانتهاكا للواجب والمسؤولية.
8. يمثل الفساد تناقضا بين دور المفسد في الحياة العامة وبين دوره في الحياة الخاصة.

### 3.2 مكونات الفساد: الفساد هو انعكاس للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتربوية

- السائدة في أي مجتمع، وبالتالي يعبر الفساد عن ضعف البنية المؤسسية في هذا المجتمع، وهو محصلة التقاء ثلاثة عوامل أساسية في الهيكل المؤسسي وهي:
- القوة الاحتكارية للأفراد،
  - والقدرة على اتخاذ القرار بشكل شخصي وتحكمي،
  - وغياب المساءلة والشفافية،

ولذلك قدم (klitgaard) في كتابه " السيطرة على الفساد " معادلة الفساد على الشكل الآتي (أسماء محمد عزت محمد كمال، 2011، ص 12 ) ، الفساد = الاحتكار + حرية التصرف - المساءلة وقد تم تعديل هذه المعادلة من طرف منظمة الشفافية الدولية آخذة في الحسبان عنصري النزاهة والشفافية، فأصبحت المعادلة السابقة على النحو الآتي: الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (المساءلة + الشفافية والنزاهة)

وبغض النظر عن تعدد أسباب الفساد وأساليبه ومكوناته فان آثاره واحدة ألا وهي هدر وضياع الموارد المالية والمادية في المجتمع .

### 4.2 مؤشرات قياس الفساد: مؤشرات قياس الفساد عديدة وكثيرة منها: مؤشر الرشوة، مؤشر الشفافية،

مؤشر النزاهة، مؤشر الرقابة، مؤشر المساءلة، مؤشر الثقة في الحكومة، مؤشر السوق السوداء، وهذه المؤشرات تقيس درجة انتشار هذه الظاهرة في أي دولة، ويتم الحصول على بياناتها باستخدام استقصاء رأي تشارك في جمع بياناته 13 هيئة ومؤسسة دولية مختلفة ومستقلة، من بينها البنك الدولي والمصارف الآسيوية والإفريقية للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومن أهم مؤشرات قياس الفساد هو ما يعرف بمؤشر مدركات الفساد

## الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته، بالإشارة إلى حالة الجزائر

الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المعتمدة منذ 1995، فحسب هذا المؤشر يتم ترجمة البيانات المجمعة إلى مؤشرات وكل مؤشر يقسم إلى 10 درجات، يبدأ بالدرجة صفر (0) والتي تعني استفحال الفساد بدرجة كبيرة، وينتهي بالدرجة عشرة (10) وتعني وجود فساد بدرجة اقل، ومعنى آخر كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما انخفضت درجة انتشار الفساد والعكس صحيح، والجدول الموالي يلخص أهم المؤشرات المستعملة لقياس الفساد لدول العالم. والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية.

### الجدول رقم (01): أهم مؤشرات قياس الفساد المستعملة من قبل الهيئات الدولية.

اسم المؤشر	المفهوم	الجهة التي أصدرت المؤشر
حكم القانون	يقيس مدى الثقة والتقيّد بالقواعد القانونية في المجتمع	البنك الدولي
مؤشر ضبط الفساد	يقيس الفساد بين المسؤولين الحكوميين، والفساد كعقبة في تطوير الاقتصاد وجذب الاستثمارات	البنك الدولي
مؤشر مدركات الفساد	يقيس مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، هو مؤشر مركب يعتمد على مسوحات قامت بها 14 هيئة مستقلة حسنة السمعة، علما أن إدراج دولة ضمن قائمة الفساد يتطلب ذلك ثلاثة (3) مسوحات	البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية
حق التعبير والمساءلة	يقيس الجوانب المرتبطة بالحرريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرريات المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات.	البنك الدولي
مؤشر فعالية الحكومة	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، درجة استقرار الحكومة.	البنك الدولي
مؤشر نوعية التنظيم والضبط	يقيس هذا المؤشر الإدراكات الحسية للمفاهيم الآتية: حدوث سياسات غير ودية حيال السوق، مثل التحكم في الأسعار، الرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.	البنك الدولي
مؤشر الاستقرار السياسي	يقيس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات، نزاع مسلح، انقلاب عسكري، تهديد إرهابي، ...	البنك الدولي

المصدر: (بن عزوز محمد، 2016، ص 207)

5.2 مظاهر وصور الفساد الإداري والمالي: يظهر الفساد في صور وأشكال عديدة وكثيرة، وهو يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه، ويتميز بالقدرة على تطوير أساليبه للتحايل وإفشال كل محاولات مكافحته، ومن أبرز مظاهر وصور الفساد الإداري والمالي ما يلي (عبد الله بن عبد الكريم السالم، 2009، ص ص 9 - 15):

1. الرشوة: هي حصول الموظف على منفعة شخصية. نقدية أو غير نقدية. مقابل تقديم خدمة معينة للآخرين، وتدفع الرشوة في الغالب إما للحصول على مزايا باطلة، أو إبطال واجبات والتزامات مستحقة، أو لدفع مضرة أو خوف متوقع، وتعتبر الرشوة من أبرز صور جرائم الفساد.

2. السرقة والاختلاس: وتمثل خيانة الموظف للأمانة التي أوثمن عليها، بالاستحواذ غير المشروع على الأموال أو المعدات والأدوات التي تعود ملكيتها للمجتمع.

3. تبذير المال العام: وهو التصرف في المال العام بغير وجه حق، مثل بيع الممتلكات العامة بأقل من سعر السوق، أو عدم ترشيد النفقات عند الشراء وعدم تحري الجودة، تمرير السلع عبر منافذ السوق الموازية، التصريح بالضريبة بأقل من قيمتها الحقيقية، شراء السيارات والأثاث الرفيع والباهظ الثمن مع عدم الحفاظ عليه، خصوصية مؤسسات الدولة وبيعها بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية.... الخ.

4. غسيل الأموال: وهي الإثراء من أنشطة غير مشروعة، مثل المتاجرة في المخدرات أو نهب المال العام، بحيث يتم تحويل هذه الأموال إلى استثمارات مربحة من خلال إدخالها في قنوات رسمية كإيداعها في البنوك مثلا لإضفاء الشرعية عليها فتظهر وكأنها أموال مصدرها مشروع (الضمور عدنان محمد، 2014، ص 41).

5. المحسوبية والمحاباة: وهي قيام من بيده السلطة أو المسؤولية بتفضيل فرد أو جهة معينة على باقي أفراد المجتمع، على أساس القرابة أو الجهة أو العشيرة، بمنحهم منافع ومزايا ومناصب ليست من حقهم وليسوا مؤهلين لها، حتى وإن تعارض هذا التفضيل مع القوانين والتشريعات.

6. التزوير: وهو القيام بفعل ما يناهز حقيقته، مثل تزوير النقود، تزوير الشهادات العلمية، تقليد التوقيعات والأختام الرسمية، التزوير في التصريحات الضريبية، التصديق على وثائق ليست صحيحة، تضخيم قيمة الفواتير، تزيف السجلات الرسمية... الخ.

7. إنشاء مشاريع وهمية: أي صرف الأموال من الخزينة العمومية للدولة لتمويل مشاريع استثمارية موجودة على الأوراق والمستندات وغير موجودة على أرض الواقع.

**8. التدخل في أعمال القضاء :** يتميز القضاء في الدول النامية بأنه غير مستقل وتابع لدوائر السلطة وبما يخدم مصالحها، ويتجلى ذلك في الأحكام الصادرة ضد المسؤولين أو أقاربهم أو أتباعهم المتورطين في الفساد، مقابل رشاوى أو مزايا تمنح للبعض من رجال القضاء لإرضائهم أو الضغط عليهم، بغرض التستر على الفساد أو تخفيف الأحكام أو إلغائها والتلاعب بها، وقد بينت بعض الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين مستويات الفساد والتوقعات بشأن أحكام القضاء.

**9. الابتزاز :** وهو قيام بعض الأشخاص المنتسبين للوظيفة العمومية بطريقة مباشرة بتخويف وإثارة الرعب في نفوس طالبي الخدمة وإرغامهم على دفع مبلغ مالي أو تقديم خدمة معينة ، مقابل تسهيل قبول طلباتهم وقضاء مصالحهم، كما يكون بطريقة غير مباشرة أو ضمنيا من خلال إيجاء الموظف الفاسد لطالب الخدمة بتأخير تقديم الخدمة أو التسويف أو التحجج بحجج واهية على عدم القدرة على قضاء المصلحة المطلوبة، لإجبار الطرف الآخر على تقديم مقابل نقدي أو عيني أو ما شابه ذلك.

**10. الهدايا والعملاء :** تندرج هذه الهدايا ضمن صور الفساد، لأنها تقدم بهدف تحقيق منفعة شخصية بدون وجه حق، وتختلف الهدايا بحسب أهمية الخدمة المطلوبة ومركز الموظف، فتبدأ من بعض المقتنيات البسيطة كالأقلام والساعات حتى تصل إلى الشقة والسيارة الفارهة والرحلات الترفيهية المجانية والسبائك الذهبية والمبالغ المالية، ولا تقتصر الهدايا على الموظف في حد ذاته بل يمكن أن تقدم لأبناء الموظف أو زوجته أو بعض أقاربه أو حتى لمن يكون وسيطا في بعض المعاملات.

**11. الانحرافات السلوكية والأخلاقية :** ينتج عن الفساد تصرفات سلوكية وأخلاقية شخصية سيئة يقوم بها الموظف العمومي، باستغلاله هذه الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة، وتقديم الاعتبارات الجهوية والمحسوبية والمفاضلة الضيقة والمحاباة والمجاملة على حساب الكفاءة والجدارة والاستحقاق عند تعيين الأشخاص لتولي الوظائف الحكومية .

**6.2 أسباب الفساد:** يرتبط الفساد في أغلب الأحيان بأنشطة الدولة ومؤسساتها، وقد أكدت بعض الدراسات بان هناك علاقة طردية بين اتساع حجم ودور القطاع الحكومي وانتشار ظاهرة الفساد، وتتعدد أسباب الفساد ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وأخلاقية، وعموما يمكن رصد أهم هذه الأسباب كما يلي (أحمد مصطفى محمد معبد، 2010، ص ص 26 - 44)، ( أسماء محمد عزت محمد كمال ، 2011 ، ص ص 31 - 43 ) :

- غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، وشيوع النظام السياسي غير الديمقراطي المؤدي إلى حالة الاستبداد والديكتاتورية في ممارسة السلطة، وغياب الشفافية في تسيير الشأن العام، وتقييد حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
- عدم وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة لمحاسبة الفاسدين بعدالة دون تحيز أو تمييز، وقد بينت بعض الدراسات التطبيقية وجود علاقة عكسية بين مستويات الفساد والتوقعات بشأن أحكام القضاء.
- احتكار الدولة لوسائل الإعلام وضعف درجة الشفافية والرقابة، مما يجعل الكشف عن الفساد والفاستدين مهمة صعبة.
- عدم جدية السلطات في محاربة الفساد، إما لعجزها للقيام بهذا الدور أو لعدم رغبتها في ذلك، بسبب اغراض المسؤولين أنفسهم في علاقات فساد بشكل مباشر أو غير مباشر وتغاضيهم عن مثل هذه الممارسات.
- الحصانة القانونية التي يتمتع بها كبار المسؤولين التي تحول دون ملاحقتهم ومساءلتهم ومحاسبتهم.
- التعيين في الوظيفة العمومية على أساس الطائفية والعشائرية والمحسوبية، بعيدا عن الجدارة والاستحقاق والكفاءة.
- القلق الناجم من عدم الاستقرار في الأوضاع والخوف من المجهول القادم، مما يتسبب في جمع المال بأي طريقة لمواجهة هذا المستقبل المخيف.
- ارتفاع مستوى الجهل والتخلف وقلة الوعي الحضاري، وهذه الصفات تبقى مرتبطة بالرشوة بعلاقة طردية .
- قيام الحكومة بعقد العديد من الصفقات بواسطة المناقصات والمزايدات، فتقوم بعض الجهات الفاسدة (مؤسسات أو أشخاص) بتقديم رشاوي لرجال الأعمال، لإدراجها ضمن قائمة مقدمي العطاءات والعمولات حتى يقع عليها الاختيار للفوز بالصفقة.
- تواطؤ بعض المسؤولين مع السماسرة والوسطاء في تحديد أسعار المرافق العمومية التي ترغب الدولة في بيعها أو خصخصتها فتقدم الرشاوي لشراء ذمم المسؤولين لصالح بعض رجال الأعمال.
- سيطرة الدولة على منح القروض وتحديد سعر الفائدة، فتقوم بعض الجهات بدفع رشاوي وعمولات مقابل تسهيل الحصول على هذه القروض.
- انخفاض مستوى الأجور للموظفين مع قلة الحوافز والمكافآت، مما يجعل بعض الموظفين يسعون لرفع مستوى معيشتهم من مصادر غير مشروعة، كقبول الهدايا والرشاوي وتزوير الوثائق.. الخ، إما بسبب الحاجة أو الطمع .

- الإجراءات الإدارية المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها. الانحرافات السلوكية والأخلاقية التي يقوم بها الموظف، نتيجة غياب الوازع الديني والصدق والأمانة في تأدية الواجب وعدم استشعار الرقابة الإلهية في كل تصرف وسلوك.

**3 الفساد المالي والإداري آثاره ومكافحته:** يترتب عن الفساد الإداري والمالي العديد من الآثار السلبية العميقة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية في أي مجتمع ينتشر فيه، ولذلك اتفقت الآراء على ضرورة مكافحته وعلاجه بمختلف الطرق وفي كافة مجالات الحياة.

**1.3 آثار الفساد الإداري والمالي:** تشير التقديرات التي أوردها كل من البنك الدولي والأمم المتحدة بان قيمة ما يتدفق من العائدات غير المشروعة من الفساد والجريمة والتهرب الضريبي تتراوح ما بين 1 تريليون و1,6 تريليون، وهو ما يعادل بين 3% إلى 5% من حجم الاقتصاد العالمي، كما أشار البنك الدولي في احد تقاريره بان أكثر من 1000 مليار دولار تدفع كرشاوى سنويا، أي ما يفوق 3% من دخل العالم في سنة 2003، وذكرت منظمة الشفافية الدولية في سنة 2005 بان الفساد الممنهج في قطاع المشتريات العمومية يرفع من تكاليف الدولة بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 25%، وفي سنة 2002 قدر الاتحاد الإفريقي حجم خسائر الاقتصاد الناجم عن الفساد أكثر من 148 مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 25% من حجم إجمالي الناتج الوطني للدول الإفريقية مجتمعة.

كما أشار البنك الدولي في تقريره المتعلق بالتنمية في العالم سنة 2005 بان حوالي 300 مليار دولار كانت عرضة للنهب والفساد كل عام في الدول العربية، كما أفاد تقرير للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في سنة 2018 بان الفساد يمس حوالي 70% من الصفقات العمومية بدول القارة الإفريقية، وان إفريقيا تفقد حوالي 50 مليار دولار في السنة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة، ولولا هذه التدفقات المالية غير المشروعة لارتفعت رؤوس الأموال المتوفرة بالقارة بحوالي 60% والناتج الداخلي الخام بحوالي 15% لكل نسمة.

**1.1.3 الآثار الاقتصادية:** لعل أهم الآثار الاقتصادية المدمرة والناجمة عن شيوع ظاهرة الفساد في المجتمع هي (أسماء محمد عزت محمد كمال، 2011، ص ص 59 - 74):

- ضياع أموال الدولة والتي كان من الأنفع استثمارها في مشاريع تعود بالفائدة على المجتمع.  
- الاختلال في توزيع الدخل والثروة بين قلة تستحوذ على أكبر المنافع، وبين أكثرية محرومة منها، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفئتين.

يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، فترتفع تكاليف المشاريع وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، مؤديا بذلك إلى كبح عملية التنمية الاقتصادية، لان الرشوة وعن طريق علاقات الفساد تعيد توجيه الموارد من القطاعات المنتجة أو المدعمة للإنتاج، إلى القطاعات غير المنتجة أو ضعيفة المردودية .  
يؤدي الفساد إلى تدني كفاءة الاستثمار وإضعاف مستوى الجودة، بسبب الرشاوى التي تسعى توجيه الموارد الموجهة للاستثمار أو تزيد من تكلفتها، ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

. يساهم الفساد في ارتفاع حجم التهرب الضريبي والجمركي.

. يحفز الفساد انتشار النشاطات غير الرسمية أو ما يسمى باقتصاد الظل.

. يؤدي الفساد إلى تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار وبالتالي هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية للخارج بحثا عن بيئة استثمارية أفضل.

**2.1.3 الأثار الاجتماعية:** آثار الفساد على هذا المستوى عديدة هي أيضا وأهمها يتمثل في (بودرامه مصطفى، ب ت، ص 266):

- يؤدي الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي فساد الأخلاق وانتشار حالة الإحباط واليأس وعدم الثقة في القائمين على تسيير شؤون الدولة.

- يقلل الفساد من أهمية الانتماء للمجتمع والولاء للوطن وهذا يهدد السلم والاستقرار الاجتماعي.

- يؤدي الفساد إلى إيصال أشخاص لمناصب حساسة في الدولة ليسوا مؤهلين لها، نتيجة المحاباة والمحسوبية والجهوية، مما يدفع بأصحاب الكفاءات إلى الهجرة الإجبارية.

- يؤدي الفساد إلى هدم مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص في تقسيم الثروة، فيزداد عدد الفقراء والمهمشين اجتماعيا واقتصاديا، فتشيع روح الكراهية والانتقام بين أفراد المجتمع، مما يتسبب في ظهور مختلف الجرائم في المجتمع من سرقة وانتحار وسطو على أملاك الغير وتعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم ذات الصلة.

**3.1.3 الأثار السياسية:** وهي عديدة أيضا وأهمها يتمثل في (فتحى شادية، 1999، ص):

- يقلل الفساد من هيبة الدولة والثقة في مؤسساتها والقائمين عليها والتشكيك في وطنيتهم.

- يتسبب الفساد في حدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدولة.

- يتسبب الفساد في مقاومة جهود التغيير والإصلاح نحو الأفضل.

- يساهم الفساد في إلغاء الشفافية والديمقراطية والمراقبة والمساءلة والمحاسبة، ويجول دون قبول المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار في تسيير الشأن العام .
- يعمل الفساد على انكشاف الدولة أمام القوى الخارجية فيقلل من قدرتها التفاوضية ويحرمها من التأييد في المحافل الدولية، وتقل مصلحة الدول الأخرى في إقامة علاقات معها لعدم استقرار الحكم فيها وصعوبة التنبؤ بقرارات حكوماتها.

### 2.3 مكافحة الفساد المالي والإداري.

ليس من السهل مكافحة الفساد والقضاء عليه نهائيا، لأنه آفة قديمة قدم الإنسان ومتعدد الطرق والأساليب، ويلقى الدعم والحماية ويمارس في الكثير من الحالات من طرف كبار المسؤولين في الدولة وخاصة في الدول النامية، لكن هذا لا يعني القبول به والاستسلام له، بل يمكن التقليل منه والحد من انتشاره إلى أدنى مستوى مع مرور الوقت، بشرط توفر الإرادة الحقيقية والنية الصادقة والاستمرارية في مكافحته، لأنه يعتبر من الجرائم ذات الطبيعة المستمرة والمتغيرة والمتجددة، ونظرا لخطورته وآثاره المدمرة وتناحجه السلبية التي تطل كل مقومات الحياة في المجتمع، تضافرت جهود الهيئات الدولية والمحلية واتفقت على ضرورة مجابهته بمختلف الاستراتيجيات والآليات.

#### 1.2.3 المكافحة على المستوى العالمي: الهيئات التي انخرطت في هذا الجهد وكلفت بمكافحة الفساد

عالميا هي (أحمد مصطفى محمد معبد، 2010، ص ص 114 - 115).

أ - **هيئة الأمم المتحدة**: أصدرت هذه الهيئة عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد لقناعتها التامة بخطورة هذه الظاهرة على امن واستقرار المجتمعات، ففي سنة 2003 أصدرت اتفاقية لمكافحة الفساد UNCAC والتي تعتبر من أهم الاتفاقيات في هذا الإطار، من خلال تشريعاتها وتنظيم أجهزة الرقابة فيها ، وقد انضمت إليها الكثير من دول العالم.

ب - **صندوق النقد الدولي**: تتمثل استراتيجية الصندوق للحد من الفساد في تعليق المساعدات المالية لكل دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية .

ج - **منظمة الشفافية الدولية** : تعد منظمة الشفافية منظمة دولية غير حكومية تأسست سنة 1993 ويقع مقرها في لندن، ويتمثل هدفها في العمل على مكافحة الفساد والحد منه ودعم أنظمة النزاهة على المستويين المحلي والدولي، بوضع التشريعات والإجراءات التي تستهدفه، كما يتمحور عملها في العلانية والتصريح للبيانات والإحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات والإنفاق الحكومي، من خلال وسائل

الإعلام والوسائل الرقابية والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع معرفة الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام ، و تملك هذه المنظمة فروعاً في أكثر من 100 دولة، وتعد " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" الفرع الوطني لهذه المنظمة ( محمد بن عزوز ، 2016 ، ص 208 ) .

**د- البنك الدولي** : هو مؤسسة دولية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، كما تهتم أيضاً بمعايير الشفافية، وتقييم أداء الدول في الكثير من المجالات الاقتصادية، والحد من الفساد عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي ينتشر فيها الفساد، فهي تقدم كل سنة تقريراً مفصلاً عن الدول التي يوجد فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر ممسوحات استقصاء رأي وبيانات لتقصي الحقائق باستعمال مؤشرات عديدة .

**2.2.3 علاج الفساد في الإسلام**: حرم الإسلام الفساد بكل صوره وأشكاله، ولذلك حاربه بزرع القيم والأخلاق الإسلامية لتغيير سلوك الفرد المسلم حتى يستقيم ويصبح عنصراً صالحاً في المجتمع، لان القيم الإسلامية هي الوحيدة الملائمة للنفس البشرية، ويقوم علاج الفساد في الإسلام على أسس ومعايير صحيحة لعل أهمها يتمثل فيما يلي (ناصر خليفة عبد المولى سعيد، 2007، ص ص 444- 445) :

**أ - حسن الاختيار في الوظيفة**: أو ما يسمى اليوم بالتخصيص الأمثل للموارد البشرية، لقوله تعالى " قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين " (سورة القصص، الآية 26)، وكذلك قوله تعالى «قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم " (سورة يوسف، الآية 55)، فحسن اختيار الأشخاص لتولي الوظائف الحكومية القائم على الأمانة والصدق في العمل والكفاءة في الأداء هو الضامن الوحيد لتطويق المشكلة وعلاجها من أساسها.

**ب - المساواة بين الأجر والجهد**: حتى لا يكون هناك إثراء بلا سبب، ولا يكون هناك غنبا في الأجر، وهو أحد صور الفساد في المجتمعات المعاصرة، فعندما يعرف العامل بان أجره يعادل إنتاجيته، فان جهده سينصرف إلى المثابرة وزيادة إنتاجيته بهدف زيادة أجره، وإذا اختل هذا المبدأ فان الحرص على الحصول على المال من مصدر آخر غير العمل سيزيد وتنتشر فكرة حصول الأفراد على دخول لا علاقة لها بالجهد والعمل.

**ج - المحاسبة والمساءلة**: لقد اقر الإسلام مبدأ محاسبة المسؤولين والعمال ومساءلتهم عن مصدر رزقهم، انطلاقاً من أن ثروة الفرد في الإسلام تأتي إما من الإرث أو العمل أو التجارة أو المدخرات المتراكمة، ولذلك كان عمر ابن الخطاب يحاسب الولاة حساباً شديداً، فيحصي ثروتم قبل تعيينهم وأثناء مزاولتهم للعمل، فإذا تبين له بان هناك زيادة غير مبررة أخذها منهم وأرجعها إلى بيت المال.

د - الوازع الديني للفرد المسلم : انطلاقا من ضميره المرتبط بالله عز وجل في كل أعماله الظاهرية والباطنية وفي السر والعلن لقوله تعالى " أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون " ( سورة الزخرف ، الآية 80 )، وقوله تعالى أيضا " واسروا قولكم أو اجهروا به فإنه عليهم بذات الصدور " ( سورة الملك، الآية 13 )، فالرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم تدفعه للابتعاد عن الممارسات الفاسدة حتى وان غاب عن أعين الناس أو السلطة، وعليه فان هذه الرقابة تعد أسلوبا وقائيا مهما في الإسلام لمحاربة الفساد وهذا ما لم تأخذ به السياسات الوضعية.

### 4 الفساد المالي والإداري في الجزائر وآليات مكافحتها.

إن مسألة الفساد في الدول النامية ومنها الدول العربية مرتبطة بمكونات الحكم السائد فيها، ولذلك كانت أسباب الفساد في هذه الدول ذات علاقة مباشرة بالخلل الذي يكتنف منظومة الحكم فيها، وبالتالي فأسباب الفساد لا تخرج عن كونها اجتماعية واقتصادية وسياسية و أخلاقية، فقد جاء في تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة لسنتي 2009 و 2010 بان قيمة الفساد في العالم الذي تراوح ما بين 1 تريليون و 6 تريليون تمثل فيه حصة الدول العربية ما بين 30 % إلى 40 %، وبإمكان هذا المبلغ توفير حوالي 20 مليون منصب شغل في هذه الدول، ولذلك كان موضوع انتشار الفساد من أهم أولويات حكومات الدول العربية، ببلورة بعض الرؤى لمكافحة هذه الظاهرة ( احمد مصطفى محمد معبد ، 2010 ، ص ص 115 - 121 ) من خلال المؤتمرات التي عقدت خصيصا لذلك منها مؤتمر وزراء الداخلية العرب في سنة 1987، ومؤتمر القاهرة سنة 1999، ومؤتمر بيروت سنة 2002، ومؤتمر الإسكندرية سنة 2004، ومؤتمر مكافحة الفساد في شهر أكتوبر سنة 2010 بالأردن إضافة إلى بعض المؤتمرات التي انعقدت في مقر جامعة الدول العربية نفسها .

والجزائر من الدول التي أولت هذه الظاهرة أهمية لمحاربتها، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة سنة 2003 والمتعلقة بمكافحة الفساد، التي صادقت عليها الجزائر في 19 أبريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128/ 04، حيث تم بشأنه إصدار حزمة من القوانين ، تمثلت في قانون رقم 06/01 الصادر في 02/04/2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، والمرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالملكيات ، والمرسوم 415/06، المتضمن كفايات التصريح بالملكيات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 02/12 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات

العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 69/22 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي قوانين وتشريعات يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة التي ظهرت تجلياته أكثر خاصة بعد تراجع أسعار النفط ( بن عزوز محمد ، 2016 ، ص 211 ).

**1.4 الفساد في الجزائر:** عرفت الجزائر منذ سنة 2003 العديد من الظواهر المتعلقة بالفساد، منها على سبيل المثال لا الحصر، قضية بنك الخليفة، قضية الطريق السيار شرق. غرب ، قضية سوناطراك 1 و سوناطراك 2 ، وقضايا المتاجرة بالمخدرات وغيرها من المظاهر الأخرى ، وهذه القضايا دفعت بمنظمة الشفافية الدولية إلى اعتبار الجزائر من الدول التي يوجد فيها الفساد كغيرها من دول العالم ، فقد أشار تقرير هذه المنظمة في سنة 2003 بان مؤشر الفساد بلغ في الجزائر 2.6 درجة حسب مؤشر مدركات الفساد، وفي سنة 2004 بلغ 2,7 درجة مقابل 2,8 في سنة 2005، أي أن هناك استقرارا نسبيا في درجة المؤشر خلال الفترة (2003 . 2005)، مع تحسن طفيف خلال الفترة 2006 . 2008 . بدرجة تتراوح بين 3,1 و 3,2 بسبب الإجراءات القانونية المتضمنة في القانون 06 /01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته و حسب ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة ، ثم تراجع خلال الفترة 2009 - 2011، ليتحسن في الفترة 2012 - 2016، فبلغ في سنة 2012 قيمة المؤشر 3,4 درجة ثم استقر عند 3,6 درجة في الفترة 2013 . 2016، فأحسن تصنيف تحصلت عليه كان في سنة 2006 برتبة 84 من بين 163 دولة شملها المؤشر وبرصيد 36 نقطة، ثم صنفت في سنة 2016 في الرتبة 108 برصيد 34 نقطة و جاءت في المركز العاشر عربيا و 17 إفريقيا وراء كل من تونس التي جاءت في الرتبة 75 والمغرب الذي جاء في الرتبة 90، وبقي ترتيب الجزائر حسب المؤشر ينخفض ويرتفع في سنوات 2017 و 2018 و 2020 و 2021 على التوالي، ففي سنة 2017 احتلت المركز 112 بـ 34 نقطة و في سنة 2018 جاءت في المركز 105 و في سنة 2020 في المركز 104 بـ 36 نقطة و في سنة 2021 جاءت في المركز 117 من بين 180 دولة شملها التقرير، وهي حالة تعكس ضرورة معالجة هذه الظاهرة كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة ( منظمة الشفافية الدولية ، 2016 ). كما تعني هذه النتائج في نظر الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب والمحليين بان الحكومة لم تركز أكثر على محاربة هذه الظاهرة من خلال الإصلاحات التي اعتمدها خلال الفترة ( 2009 - 2014 ) للرفع من مستوى الحكم الراشد والشفافية والنزاهة (كريفار مراد ، بربري محمد أمين ، 2017 ، ص 61 ) ، كذلك أصبحت هذه الظاهرة تهدد الجهود المبذولة من طرف الدولة

## الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته، بالإشارة إلى حالة الجزائر

الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكانت النتيجة تراجع تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى مراتب لا تتناسب والإمكانات الهائلة التي يتوفر عليها. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة ( 2003 . 2021 ).

جدول رقم ( 2 ) : ترتيب الجزائر عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة ( 2003 . 2021 )

السنة	مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الجزائر	عدد دول الدراسة	السنة	مؤشر مدركات الفساد	ترتيب الجزائر	عدد دول الدراسة
2003	2,6	88	133	2012	3,4	105	176
2004	2,7	97	146	2013	3,6	100	177
2005	2,8	97	159	2014	3,6	100	175
2006	3,1	84	163	2015	3,6	88	176
2007	3	99	180	2016	3,6	108	176
2008	3,2	92	180	2017	3,4	112	180
2009	2,8	111	179	2019	3,4	106	180
2010	2,9	105	178	2020	3,6	104	180
2011	2,9	112	183	2021	3,3	117	180

المصدر: - تقارير منظمة الشفافية الدولية، - الفترة: ( 2008 - 2012 هندا غزيوي، سكيكدة 201 ما يمكن استنتاجه من الجدول - بالنظر إلى المؤشر والرتبة المتحصل عليها - هو أن هناك وجود لهذه الظاهرة في الجزائر، وهذا غياب التناغم بين الخطاب السياسي والإداري والتجسيد الميداني لمكافحة الفساد، لأن النقاط المتحصل عليها اقل من الحد الأدنى لقيمة المؤشر والمحدد بـ 04 نقاط من 10 نقاط .

**2.4 آليات مكافحة الفساد المالي والإداري وتدابير الوقاية منه في الجزائر:** بعد مصادقة الجزائر على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد، وإدراكا منها بخطورة آفة الفساد على مجمل الأوضاع في البلد، قامت بتفعيل مؤسساتها الدستورية والتشريعية باستحداث هيئات وطنية، ووضع نصوص وقوانين كتدابير وقائية لمكافحة هذه الظاهرة .

**1.2.4 هيئات مكافحة الفساد في الجزائر:** الهيئات التي استحدثتها الجزائر لمكافحة الفساد هي: (كريفار مراد، بربري محمد أمين، 2017، ص 62):

أ. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: هي هيئة مستقلة أنشئت بموجب القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، ولقد جاء هذا القانون في إطار انخراط الجزائر في المساعي الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد ومواءمة تشريعها الداخلي مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وتتمت الهيئة باقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، وتكرس مبادئ دولة الحق والقانون، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية.

ب. مجلس المحاسبة: كذلك هو هيئة مستقلة تأسست سنة 1980، تهتم بمراقبة العمليات المالية الدولية وكل الأموال العمومية مهما كانت الوضعية القانونية لمسيري هذه الأموال أو المستفيدين منها.

ج. الديوان المركزي لقمع الفساد: هو أيضا هيئة مركزية للضبطية القضائية تأسست سنة 2011، يهتم هذا الديوان بالبحث وتسجيل المخالفات في إطار محاربة الفساد، كما يهتم أيضا بمكافحة كل أشكال المساس بالمال العام.

**4.2.2. التدابير الوقائية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر:** تعتبر هذه التدابير من الأساليب الفعالة التي تحمي الموظف من الوقوع في الفساد وأضراره، وتتمثل هذه التدابير في الجزائر في الآتي (مسعداوي يوسف، 2012):

1. التوظيف: تم اخذ جملة من التدابير في هذا الإطار من أهمها:

. اعتماد النجاعة والشفافية والجدارة والكفاءة كمعايير للتوظيف.

. اعتماد أسلوب الانتقاء الموضوعي في التوظيف تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص في تقلد الوظائف الحكومية.

. ضمان أجرة وتعويضات كافية للموظف تكفل له ولأسرته حياة كريمة وتحميه من الوقوع في الفساد.

ب. التصريح بالممتلكات: طبقا للمرسوم 414/06 المحدد لنموذج التصريح بالممتلكات، والمرسوم 415/06 المتضمن كيفية التصريح بممتلكات الأعوان العموميين، ويهدف ضمان شفافية أكبر في سير المؤسسات العمومية، مع إلزام الموظف بالتصريح بكل ما يملك بعد شهر من تعيينه، وعند كل زيادة في الذمة المالية له، وكذلك عند انتهاء الخدمة.

ج. بخصوص إبرام الصفقات العمومية: باعتبار هذا المجال هو مجال خصب لنمو وتفشي الفساد بشكل كبير لعلاقته المباشرة بصرف المال العام، ووعيا من الجزائر لما يمكن أن تلحقه معاملات الصفقات العمومية من أضرار تمس الاقتصاد الوطني، فقد ركز القانون على بعض المفاهيم مثل: الشفافية، المنافسة الشريفة، الموضوعية، التسيير العقلاني للمال العام، تبسيط الإجراءات الإدارية، تماشيا والإجراءات المعمول بها .

د . المشاركة الشعبية: بتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم وحثهم على اختيار أحسن الأشخاص وأجدرهم لتولي المسؤوليات وانتقاء أفضل البرامج بما يحقق طموحاتهم، فهذا بلا شك يساهم في إيصال ممثلهم إلى مراكز السلطة والقرار، وهي وسيلة مثلى للوقاية من الفساد .

هـ - وضع مدونات أخلاقية: هي الواجبات المتعلقة بممارسة أي نشاط مهني محدد من قبل النقابات وفي إطار قانوني، ولذلك حرص القانون على وضع هذه المدونات من طرف المؤسسات والهيئات العمومية، تحدد فيها قواعد العمل بما يضمن الأداء السليم والنزاهة والشفافية للوظيفة العمومية.

خاتمة:

من خلال المحاور التي تم التعرض لها في هذه الورقة البحثية، فقد تبين لنا بأن ثمة أسباب عديدة ومتداخلة ساهمت في استفحاله ظاهرة الفساد المالي والإداري وتعاظمه كالسرطان الخبيث لدى الدول دون استثناء، قديمها وحديثها النامية منها والمتقدمة على حد سواء لكن بدرجات متباينة، وللفساد آثار خطيرة لأنه يرهن مقدرات الدول ويهدد مسيرة التنمية فيها، والجزائر لم تكن استثناء من هذه الظاهرة ، فدرجات الفساد والمراتب المحصل عليها في بعض السنوات جعل تنافسيتها الاقتصادية تتراجع دوليا ، ولخطورة هذه الظاهرة استحدثت الجزائر هيئات وطنية أسندت لها مهمة مكافحتها ، وتم وضع العديد من النصوص القانونية والتشريعية كتدابير وقائية لعلها تساهم في كبحها والتقليل من انتشارها ، باعتباره هذه الآليات الضامن الأكيد للحفاظ على مقدرات البلد لتقاسم ثمار التنمية والعدالة في توزيع المكاسب، وعلى قدر التحديات وصدق العمل واستيعاب المخاطر تكون النتائج متوافقة مع التطلعات .

نتائج الدراسة: لقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى النتائج الآتية :

. الفساد هو استغلال الموظف منصبه الإداري لتحقيق منافع شخصية تتعارض والقوانين والتشريعات .  
أسباب الفساد عديدة وكثيرة وفي عمومها هي اقتصادية وسياسية واجتماعية وأخلاقية .

. يعمل الفساد على إضعاف الدولة داخليا وخارجيا، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تراجع المستوى المعيشي .

. لم تكن الجزائر استثناء من هذه الظاهرة كبقية دول العالم، رغم وجود القوانين والمؤسسات الرقابية والقضائية المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة.

- هناك فجوة كبيرة بين التنظير والتطبيق، أي عدم التناغم بين الخطاب السياسي والإداري والتجسيد الميداني لمكافحة الفساد في الجزائر، بالرغم من وجود الإطار القانوني لمكافحة هذه الآفة الخطيرة.

**التوصيات:** أما أهم التوصيات التي نراها ضرورية لمكافحة هذه الآفة والظاهرة الخطيرة في الجزائر فهي:

- . تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الأجهزة الأمنية والقضائية لمحاصرة ظاهرة الفساد ومرتكبيها .
- . نشر الوعي في المجتمع بمخاطر الفساد وآثاره المدمرة على الجميع.
- . تشجيع إجراء البحوث العلمية حول حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- . غرس الأخلاق الحسنة وتنمية الوازع الديني والأخلاقي في العنصر البشري خاصة لدى الموظفين لأنه هو الأساس في أي فعل تنموي.
- . اعتماد معيار الكفاءة والاستحقاق لتولي الوظائف بما يحقق مصالح المجتمع بدلاً من المحسوبية والجهوية.
- . اعتماد الشفافية والمساءلة والحرية في التعبير والمشاركة الشعبية في صنع القرارات وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية في تسيير الشأن العام.
- . ضرورة تفعيل عمل هيئات مكافحة الفساد ومنحها الصلاحيات الواسعة لتعقب ظاهرة الفساد والمفسدين، وتطبيق النصوص القانونية باعتبارها قواعد وقائية للحد من هذه الظاهرة.

### قائمة المصادر والمراجع:

- 1 - القرآن الكريم .
- 2 - عبد السلام طارق، التحليل الاقتصادي للفساد، مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري، دار النهضة العربية، مصر 2005 .
- 3 - احمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري في مصر، جامعة بنها، كلية الحقوق، مصر 2010،
- 5 - مورو باولو، الفساد، أسبابه ونتائجه، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1998.
- 6 . (www.transparency.org). منظمة الشفافية الدولية الموقع الإلكتروني بتاريخ 2018/09/09 .
- 7 - هان مليكة، جرائم الفساد، دار الجامعية الجديدة، طبعة 2010، مصر 2010.
- 8 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك 1998 .
- 9 - أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 2011 .
- 10 - عبد الله بن عبد الكريم السلام، استراتيجية الحد من الفساد الإداري، حالة المملكة العربية السعودية، ورقة عمل حول: إدارة المال العام، مدينة كوالالمبور. ماليزيا، 25 . 29 أكتوبر 2009، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،
- 11 - الضمور عدنان محمد، الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع، دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014،

## الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته، بالإشارة إلى حالة الجزائر

- 12 - بودرامه مصطفي، الفساد الإداري وأساليب التخفيف منه، مجلة الاقتصاد المعاصر، عدد 10، المركز الجامعي بخميس مليانة،
- 13 - فتحي شادية، الآثار السياسية للتحول، حالة روسيا، بحث مقدم في مؤتمر الفساد و التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999 .
- 14 - بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، مخبر العملة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، العدد: 07، 2016.
- 15 - ناصر خليفة عبد المولى سعيد، تقييم دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في مكافحة الفساد الإداري في الجمهورية اليمنية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج 11، مصر 2007
- 16- انظر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2016، الموقع الالكتروني [www.transparency.org](http://www.transparency.org) بتاريخ 2018/09/09 .
- 17 - كريفار مراد، بربري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017،
- 18 - مسعداوي يوسف، الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المنعقد في جامعة اليرموك، الأردن 2012
- 19 - هندة غزيوي، الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد من منظور قانوني، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عدد 2، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2016،